تحرك عاجل

تأجيل نظر استئناف الحكم بحبس متظاهرين

أُجِّلَ نظر استئناف حكم الحبس في قضية الطبيب الجراح أحمد سعيد وأربعة نشطاء آخرين إلى 13 يناير/كانون الثاني. وكانت محكمة للجنح قد قضت في ديسمبر/كانون الأول بمعاقبتهم بالحبس عامين فيما يتصل بإحدى المظاهرات.

وستنظر محكمة عابدين للجنح المستأنفة الآن الاستئناف المقدم من النشطاء أحمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري الدين في 13 يناير/كانون الثاني، وهو الموعد الجديد الذي حددته يوم 30 ديسمبر/كانون الأول. وكان أحد محامي المتهمين طلب من المحكمة إتاحة مزيد من الوقت لإعداد الاستئناف.

وتحتجز السلطات الطبيب الجراح أحمد سعيد الآن في سجن "العقرب"، وهو سجن ذو إجراءات أمنية مشددة ضمن مجمع سجون طرة إلى الجنوب مباشرة من القاهرة. وقالت أسرته إنه محتجز في زنزانة مكتظة، وينام على أرضية أسمنتية دون غطاء أو ملابس كافية للتدفئة في أكثر أوقات السنة برداً في مصر.

وأبلغت أسرة أحمد سعيد منظمة العفو الدولية بأنه نُقِلَ إلى سجن طرة بعد أن قدمت شكوى رسمية إلى المحامي العام لنيابات جنوب القاهرة بشأن قضيته يوم 29 ديسمبر/كانون الأول. ولم تحقق النيابة العامة حتى الآن في ادعاء أحمد سعيد أنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن.

وقالت أسرته إنه لم يعد مضرباً عن الطعام، لكنه فقد قرابة ثمانية كيلوجرامات من وزنه منذ القبض عليه.

وأبلغت أسرة جميلة سري الدين منظمة العفو الدولية بأنها نُقِلَت إلى سجن القناطر للنساء يوم 31 ديسمبر/كانون الأول. ولم تسلمها إدارة السجن ملابس تقي من البرد. وتردد أنها في حالة حزن شديد لأنها تفتقد طفليها. وهي تُحَاكَم كذلك في قضية أخرى بتهمة ملفقة، وهي تهمة "التظاهر دون تصريح".

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

لدعوة السلطات المصرية إلى ضمان إلغاء الحكم بإدانة هؤلاء الأشخاص الخمسة وحبسهم (مع ذكر أسمائهم)، والإفراج عنهم جميعاً على الفور؛

ودعوتها إلى ضمان حماية الأشخاص الخمسة من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والسماح لهم بمقابلة محاميهم وأسرهم بانتظام؛

وحثها على الأمر بإجراء تحقيق مستقل ومحايد على وجه السرعة في مزاعم التعذيب وضمان تقديم المسؤولين عن تعذيبهم إلى العدالة في محاكمة عادلة لا تُطَبَّق فيها عقوبة الإعدام.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 13 يناير/كانون الثاني 2016 إلى:

وزير العدل

AMNESTY INTERNATIONAL

أحمد الزند

ميدان لاظوغلي

وزارة العدل

وسط القاهرة، مصر

طريقة المخاطبة: سيادة الوزير

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

25 شارع الشيخ ريحان

باب اللوق، القاهرة، مصر

فاكس: 5529 2794 202+

تويتر: @moiegy

طريقة المخاطبة: سيادة الوزير

وإرسال نسخ إلى:
نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية
ماهي حسن عبد اللطيف
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: 9713 574 2 202+
البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: Contact.US@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة
ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا أول تحديث للتحرك العاجل UA 294/15. للاستزادة من المعلومات يرجى الرجوع إلى:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/3119/2015/en/

تحرك عاجل

تأجيل نظر استئناف الحكم بحبس متظاهرين

معلومات إضافية

تجمعت مجموعة صغيرة من الأفراد لفترة وجيزة أعلى جسر السادس من أكتوبر في القاهرة في 19 نوفمبر/تشرين الثاني لإحياء ذكرى الأشخاص الذين قُتِلُوا على أيدي قوات الأمن في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، خلال اشتباكات دامية استمرت أياماً بين المتظاهرين وقوات الأمن في شارع محمد محمود القريب. وبدأت المظاهرة في الساعة الثانية بعد الظهر، وشارك فيها زهاء 30 شخصاً بدأوا ينصرفون بعد ما بين خمس وسبع دقائق.

وبعد أن انصرف المتظاهرون، ألقت قوات الأمن القبض على عدد من الأشخاص، من بينهم أحمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد. وأبلغت أسرة جميلة سري الدين منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن قبضت عليها يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني عندما أحضرت طعاماً للمحتجزين.

وكان أحمد سعيد يعالج المتظاهرين الجرحى خلال مظاهرات شارع محمد محمود عام 2011. وعندما انتهت مظاهرة يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني، توجه إلى حي عابدين في وسط القاهرة لمقابلة صديقه مصطفى إبراهيم في مقهى. وعندما هما بالانصراف اقترب منهما بعض ضباط الشرطة وطلبوا منهما إبراز بطاقتي تحقيق الشخصية. ولم يكن أحمد سعيد يحمل بطاقته، وأخذ الضباط الرجلين إلى أقرب قسم للشرطة للتحقيق معهما.

وكان هاتف أحمد سعيد المحمول مغلقاً بحلول الساعة الرابعة عصر ذلك اليوم. وعندما سأل عنه أقاربه ومحاموه في قسم شرطة عابدين وأقسام أخرى للشرطة، نفى ضباط الشرطة وجود أي من الرجلين لديهم. ولم يُعرَف مكانه إلا في الرابعة من صباح اليوم التالي عندما ظهر اسمه في قائمة بأسماء المقبوض عليهم المحتجزين في قسم شرطة عابدين، وعرف أقاربه ومحاموه أن أحمد سعيد ومصطفى إبراهيم، وكذلك كريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد محتجزون هناك في واقع الأمر.

وقالت أسرة أحمد سعيد إنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن في يوم القبض عليه أثناء استجوابه في قسم شرطة عابدين. وقالت إن يديه كُبِّلَتا بالقيود الحديدية، وعُصِبَت عيناه، وتعرض للضرب، والصعق بالصدمات الكهربية، والحرق بلفائف التبغ المشتعلة في يده. وقالت أسرة مصطفى إبراهيم إنه تعرض كذلك للحرق بلفائف التبغ المشتعلة في يده وبدأ إضراباً عن الطعام. وأبلغ أحمد سعيد أحد وكلاء النيابة يوم 20 نوفمبر/تشرين الثاني بأنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن، لكن أسرته قالت إن وكيل النيابة رفض تسجيل الشكوى.

وقُدِّمَت المجموعة للمحاكمة أمام محكمة جنح عابدين يوم 13 ديسمبر/كانون الأول بتهم من بينها "التجمهر دون تصريح"، و"تعطيل الطريق"، و"تعطيل حركة المرور". واتهمتهم النيابة بمخالفة قانون التظاهر لعام 2013 وقانون التجمهر لعام 1914. وقضت المحكمة بحبسهم عامين. وقال محاموهم إن النيابة العامة لم تقدم أي أدلة مادية، مثل الصور الفوتوغرافية أو تسجيلات الفيديو، لتأييد التهم، وإن الدعوى استندت إلى تقرير من ضابط واحد من جهاز الأمن الوطني يزعم أن المجموعة شاركت في مظاهرة عند تقاطع شارعي محمد محمود ومحمد فريد في وسط القاهرة، وأن تلك المظاهرة عطلت حركة المرور وهددت أمن المواطنين. وحصل محامو المتهمين على تقرير من إدارة المرور قال إن الإدارة لم تتلق شكاوى بشأن أي مظاهرات أو تعطيل لحركة المرور في المنطقة التي يُفتَرَض أن المظاهرة جرت فيها.

ونُقِلَ الرجال إلى سجن 15 مايو يوم 14 ديسمبر/كانون الأول. وهناك طلبت إدارة السجن من أحمد سعيد والآخرين توقيع ورقة تقول إنهم لم يتعرضوا لأي معاملة سيئة ولم يعودوا مضربين عن الطعام؛ واعتقد الرجال على ما يبدو أن توقيع الورقة سيؤدي إلى إعادتهم إلى قسم شرطة عابدين.

وتُحاكَم مجموعة أفراد آخرين قُبِضَ عليهم فيما يتصل باحتجاج 19 نوفمبر/تشرين الثاني أمام محكمة جنح قصر النيل؛ وستُعقَد الجلسة التالية في محاكمتهم يوم 2 فبراير/شباط. وتُحاكَم جميلة سري الدين في هذه القضية أيضاً.

الأسماء: أحمد محمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري الدين.

الجنس: كلهم ذكور باستثناء جميلة سري الدين

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA: 294/15 رقم الوثيقة: MDE 12/3169/2016 بتاريخ: 8 يناير/كانون الثاني 2016